الباب الرابع

أسس القوة النامية في العالم الإسلامي

obeikandl.com

obeikandl.com

أسس القوة النامية في العالم الإسلامي

عادت الحياة الى طريق المواصلات العالمية القديمة ، فاتصل الشرق مرة أخرى بالتجارة العالمية ، واحتلت الطرق التى تخترق بلاده مركزاً مهماً وحساساً فى شبكة المواصلات العالمية ، ونتيجة لذلك التقى الشرق الاسلامى بالقوى الاستعمارية وجهاً لوجه ، اذ بدأت البلاد الأوروبية فى القرن الماضى تولى وجهها شطر الشرق لتأخذ من ثرواته ما تحتاجه صناعتها ، ولتحتكره سوقاً للفائض عن حاجتها • وبجانب هذا الوضع الذى أكسب الشرق وضعاً استراتيجياً فى السياسة الدولية ، يوجد لديه عنصران آخران يؤثران تأثيرا كبيراً فى سياسة التعاون بين الأقطار الاسلامية ، الأمر الذى يؤدى به الى أن يصبح غداً قوة عالمية :

الزيادة المطردة فى عدد سكانه ، وما توصلت اليه الأبحاث من أن فى باطن أرضه ثروة من المواد الخام تكفى — كما يقول الخبراء — لقيام صناعة تضارع مثيلاتها فى أوروبا ، بل سيكون لدى الشرق فائضا من المواد الخام يجعله من أولى المناطق المصدرة لها فى العالم ، وهذا — أى الزيادة المطردة فى السكان ، والمواد الخام — هما مصدرا القوة النامية فى العالم الاسلامى •

تشير ظاهرة نمو السكان فى أقطار الشرق الاسلامى الى احتمال وقوع هزة فى ميزان القوى بين الشرق والغرب ، فقد دلت الدراسات على أن لدى سكان هذه المنطقة خصوبة بشرية تفوق نسبتها ما لدى الشعوب الأوروبية ، وسوف تمكن الزيادة فى الانتاج البشرى الشرق على نقل السلطة فى مدة لا تتجاوز بضعة عقود — أى عشرات قليلة من السنين — ، وسوف ينجح فى ذلك نجاحاً لا نرى من أبعاده اليوم الا النذر اليسير ، ولكى تتضح أهمية الزيادة فى السكان ، وخطر الخصوبة الطبيعية الكائنة لدى سكان هذه المنطقة ، نورد هنا مثالا يعطى القارىء صورة صادقة لاتجاهات مؤشر الاحصاء السكانى ، ذلك المثال هو مصر •

لأن مصر لديها أعلى نسبة مواليد بين كل شعوب العالم الاسلامى ، ولأن الجهاز الاحصائى فيها يستعمل طريقة ترتكز على أبحاث يمكن الاعتماد عليها فى تعداد السكان ، وهذا يخالف ما يستعمل فى كثير من دول العالم الاسلامى ، اذ يعتمد فيها على التقدير فقط ، وهو ليس صحيحاً دائما •

تقوم مصر بعمل احصاء للسكان كل عشر سنوات ، وقد بلغ تعداد مملكة النيل (أى مصر) فى عام ١٩٣٧م ١٥ر٩٠٤ر٥٢٥ نسمة • هذا عدا سكان البدو الذين يعيشون فى الصحراء — فهم لم يدخلوا فى الاحصاء — ويقدرون بحوالى ٥٠٠ر٠٠٠ نسمة تقريبا • ويبين هذا التعداد أن عدد سكان مصر زاد حوالى ١ر٧ مليون نسمة فى الفترة من ١٩٢٧ م حتى ١٩٣٧ م • وكانت تقديرات الخبراء لهذه الزيادة — بناء على الزيادة التى وقعت فى الفترة من ١٩١٧ — حتى ١٩٢٧ م — ١ر٥ مليون نسمة فقط ، أى أن الفرق بين تقدير الخبراء والواقع هو زيادة ٢٠٠ر٠٠٠ ، ومن هذا يتضح أن عدد سرعة زيادة السكان فى مصر يعدو عدواً نحو الارتفاع •

بلغت زيادة السكان فى مصر فى العشر سنوات من ١٨٨٧ حتى ١٨٩٧ م سنويا ٦٠ر١٪ من مجموع السكان ، وفى الفترة من ١٨٩٧ م حتى ١٩٠٧ م انخفضت هذه النسبة الى ٥٢ر١٪ ، ثم توالى الانخفاض فى الفترة التالية من ١٩٠٧ م حتى ١٩١٧ م فبلغت ٣٢ر١٪ ، ووصلت فى الفترة من ١٩١٧ م حتى ١٩٢٧ م ٠٧ر١٪ سنوياً ، ثم تبع ذلك تغيير مسار مؤشر التعداد ، وتحرك الى الارتفاع بعد أن ظل خمسين عاماً ينخفض شيئاً فشيئا ، ويشير احصاء ١٩٣٧ أن عدد السكان فى الفترة التى تلت ١٩٢٧ — حيث جرى آخر الاحصاءات التى كانت تبين انخفاض الزيادة عاما بعد عام — ارتفع بمعدل ١٤ر١٪ سنوياً من مجموع السكان •

بعد نشر احصائية عام ١٩٣٧ م علق سياسى مصرى ممن يهتمون بتعداد السكان على دراسة التقديرات ، التى يمكن أن يصل اليها عدد

السكان فى مصر على ضوء هذه الاحصائية ، وأوضح نتائج دراسته بعملية حسابية لبنى وطنه ، اكنهم قابلوها بدهشة واستغراب • أفصحت عن خلو ذهنهم من هذا النوع من الدراسات ، وعندما طرح هذا الرجل بعض المشاكل المتعلقة بهذا الأمر ، مثل مشكلة التعليم — وهى من أعقد مشاكل زيادة السكان فى الشرق الاسلامى — نظر اليه الشعب مأخوذا ، كما لو كان الرجل يقف على خشبة مسرح ، ويقدم بالأعداد الرياضية ألعاباً سحرية ، ولو تدبر المرء الأمر لأدرك جدية هذه الدراسات التى سوف تخلق جواً مقبضا ، عندما تجاوز هذه الأرقام الرياضية المجال النظرى ، ولن يكون ذلك مقصوراً على مصر وحدها بل العالم الاسلامى كله •

بينما يعكف الباحثون فى أوروبا على دراسة الظواهر التى تشير الى الانخفاض المستمر فى عدد السكان ، ويحاولون تبديد التشاؤم الذى سببته نتائج دراسة احصائيات تعداد السكان ، حيث تبين متى تختفى الأمة ، بينما الحال هكذا فى أوروبا ينشر السياسى المصرى المهتم بالمشاكل السكانية أن تعداد مصر — اذا استمر معدل هذه الزيادة فى الاضطراد — سيبلغ بعد ٦٠ عاماً حوالى ٣٢ مليوناً ، أى أن العدد سيكون ضعف العدد الحالى — حسب احصائية ١٩٣٧ م — ، وبعد مائة سنة سيزداد سكان وادى النيل — أى مصر — الى ٤٩٫٦ مليون نسمة ، وبعد ٣٠٠ سنة حوالى ٥٠٠ مليوناً ، وبعد ٤٢٥ سنة حوالى ٢ مليارا ، أى أنه سيكون فى مصر أعداد من البشر تساوى ما هو موجود الآن على ظهر الأرض ، وسيصبح فى مصر فى مدى ٩٦٨ سنة — أى أقل من ألف عام بقليل — أمة تعدادها ٩٧٣ مليارا من البشر ، أى أنها سوف تنمو بشريا الى درجة لا تمكنها فقط من استعمار الكرة الأرضية ، بل من استعمار أعداد من الكواكب السيارة الأخرى •

ان لهذه الأرقام الرياضية — التى يسخر منها كثير من المصريين — دويا فى الرأس يسبب لأصحاب الرأى دواراً ، ويبعث فيهم القلق خوفاً من المستقبل ، رغم أنها لا تحمل مفهوماً عملياً ، اذ هى — أى العملية

الرياضية السابقة — أبعدت القواعد الطبيعية للحياة ، فلم توضح برسم بيانى نسبة الزيادة والنقصان السكانى فى اطار القواعد الرياضية • ومهما كان الأمر فان الـ ٤٩ مليوناً من البشر المتوقع وجودها — طبقا لهذا الحساب — فى مصر عام ٢٠٣٧م — أى بعد مائة سنة — تدعو الى التفكير العميق والتخطيط البعيد المدى • أن الاضطراد فى زيادة عدد السكان يخلق مشاكل لا حصر لها ، ويبذر بذور القلق فى مسارات السياسة الدولية ••• ولا يقتصر ذلك على مصر وحدها ، بل سيوجد أيضا — مع اختلاف بسيط — فى الشرق الاسلامى كله • ويتوقع المراقبون أن تكون هذه الظاهرة احدى نقط انطلاق النزاع بين الشرق والغرب ، وهذا أمر على جانب كبير من الأهمية ، فمائة عام — وهو الزمن الذى قدر لبلوغ تعداد مصر ٤٩ مليونا — زمن قصير فى حياة الشعوب ، وفى سجل التاريخ •

تحتل الأمة المصرية المركز الأول بين الأمم بالنسبة للزيادة المطردة فى السكان ، والمركز الأول أيضا فى نسبة عدد الوفيات ، فقد أثبتت الدراسات التى أجريت فى الفترة من ١٩٢٧ م الى ١٩٣٧ م أن متوسط المواليد فى كل ١٠٠٠ نسمة فى البلاد الآتية : كما يلى :

مصر ٤٥ مولوداً سنوياً •
الهند ٣٥ « « •
اليابان ٣١ « « ولا ينسى المرء انها تتقدم بخطى واسعة •
انجلترا ١٥ « « •

غير أن ارتفاع عدد المواليد فى مصر : يقابله ارتفاع فى عدد الوفيات ارتفاعاً غير عادى ، لكن الباحثين يستدركون ذلك فيثبتون أن أرقام الوفيات آخذة فى الهبوط المستمر ، ويرجع الفضل فى ذلك الى تحسين الرقابة الصحية بين الأهالى مما نتج عنه اختفاء الأوبئة ، وعلى أساس هذه الحقيقة سترتفع سرعة ازدياد السكان فى مصر ، حتى ولو قدر أن نسبة المواليد ستظل كما هى ، فلو نجحت الجهود فى خفض عدد الوفيات ، ليصل الى نسبة تساوى مثيلتها فى اليابان — وهى

ما زالت عالية اذا قورنت بأوروبا — وهو أمر يؤكده المراقبون ، بنـاء على التطور السريع فى الوسائل الصحية ... لو نجحت جهود مصر فى هذا ، لتضاعف عدد سكانها فى مدى ٤٩ عاما ، ولو بقيت نسبة المواليد كما هى عليه الآن .

تدل الأرقام على أن تركيا تضارع مصر ، وان لم تصل فى هـذا المجال الى درجة التساوى ، فقد صرح أحد السياسيين المهتمين بالمسائل السكانية أن مساحة تركيا تكفى لعدد يتراوح بين ٦٠ و٧٠ مليون نسمة دون أن يصيبهم فقر ، أو يشعرون بحرمان (مساحة تركيا تعادل مساحة ألمـانيا وايطاليا معا) . ودلت الاحصاءات أن عدد سكان تركيا فى عام ١٩٢١ م بلغ ١١ر٧ مليون نسمة ، ووصـل فى عام ١٩٢٧ الى ١٣ر٦ مليونا ، وفى عام ١٩٣٤ م ١٧ مليونا تقريبا . واعتمادا على الزيادة التى بينها الرقم الأخير ، والتى أوضحت مدى سرعة ارتفاع عدد السكان ، سيصبح تعداد تركيا فى عام ١٩٦٩ م . أكثر من ٣٢ مليون نسمة ، ويومئذ تصبح تركيا — من الناحية العددية — قوة عظمى ، تقف فى منطقة حساسة بين الشرق والغرب .

وتبرز الأعداد التى أعلنها قسم الاحصاء فى فلسطين مفاهيم لها أبعاد فى توجيه مستقبل هذه المنطقة الواقعة تحت الوصاية البريطانية ، فقد وضع بيانه الذى نشر فى صيف عام ١٩٣٧ م — معتمـدا على الاحصاء الذى تم فى ٣١ مارس ١٩٣٧ م — علامات استفهام أمام المشكلة القائمة بين العرب والصهيونية ، اذ دل هذا الاحصاء على أن مجموع سكان فلسطين ١ر٣١٦ر٠٠٠ نسمة ، فى حين أنه كان فى نفس التاريخ من عام ١٩٣٠ م كان ٩٣٢ر٠٠٠ نسمة ، ولا ترجع أسباب هذه الزيادة الى الخصوبة الطبيعية لدى سكان هذه المنطقة فحسب ، بل تعود أيضاً الى هجرة اليهود الى فلسطين . كان عدد سكان اليهود فى فلسـطين فى مارس ١٩٣٧ م . ثلث مجموع السكان تقريبا والثلثان كانوا عربا . زاد عدد مواليد اليهود فى الثلاثة أشهر الأولى من عام ١٩٣٧ م ٢٦٣٠ مولوداً . فى حين كانت زيادة مواليد العرب ضعف هذا العدد تقريبا —

أى نسبة زيادة مواليد العرب كانت أكثر من ضعف نسبة مواليد اليهود — ففى نفس الزمن بلغت مواليد العرب ما يقرب من ١٣ر٠٠٠ مولوداً • فالخصوبة البشرية لدى العرب أكبر من الخصوبة لدى اليهود بمرتين ونصف • فقد أشارت الاحصاءات السكانية التى جرت فى العام الماضى الى أن عدد المواليد اليهود انخفض بنسبة ١٠٪ فى حين أنها ارتفعت عند العرب بنسبة ٤٪ ، ويفهم المرء من هذه الأرقام سر تمسك اليهود بجعل باب هجرة اليهود الى فلسطين مفتوحا ، ويدرك نشاط الصهيونية المحموم لحمل اليهود على النزوح الى فلسطين ، فلو توقفت الهجرة لأصبحت الخصوبة البشرية بين السكان العرب عقبة كأداء على طريق آمال الصهيونية فى هذه المنطقة ، لأنها تستطيع التغلب على وضع اليهود — من الناحية العددية — فى فترة وجيزة نسبياً •

وفى الجزائر حيث يقطن العنصر الاسلامى بجانب الأوروبى مباشرة ، تظهر الدراسات أن نسبة الزيادة بينهما مختلفة اختلافا كبيراً ، اذ يفوق انتاج الخصوبة البشرية لدى المسلمين ما يقابله لدى الأوروبين أو لدى اليهود الذين يحملون الجنسية الفرنسية بأربع مرات تقريبا ، وفى تونس حيث يمثل الايطاليون غالبية العنصر الأوروبى — وهم أبناء أخصب الأمم الأوروبية — يزيد الانتاج العربى مرتين ونصف عن الأوروبى •

لو طبقنا ما توصلت اليه دراسة الاحصاءات السكانية فى مصر وتركيا على جميع مناطق العالم الاسلامى التى لا توجد فيها أنظمة حديثة لتعداد السكان — اذ يعتمد فى احصاء السكان فيها على التقدير ، ويمكن الاعتماد على نتائجه ، لأنه غالبا ما يوصل الى حقائق متشابهة — لظهرت لنا أبعاد مؤثرات القوى البشرية ، فهى تسهم الى حد بعيد فى بناء قوة عالمية • لقد دفع الصراع بين القوى الأوروبية العظمى وبين الشعوب الاسلامية — وهو صراع نتج عن اتجاه أوروبا الى التوسع الاستعمارى — الى ضرورة القيام بدراسات مقارنة فى المجال السكانى ، للوقوف على اتجاه ميزان القوى — من الناحية البشرية — بين الطرفين • وتوصل

الباحثون الى نتيجة تدعو الى التفكير والتأمل ، فقد أثبتوا — بناء على أرقام توصلوا اليها فى عام ١٩٣١ م — أن بين كل ٣ر١٣ من البالغين فى أوروبا ، يوجد شاب واحد تحت الخامسة عشرة ، أما فى مصر وتركيا وايران ، فقد أثبت الاحصاء الذى جرى فى نفس العام ، أن فيها شابا تحت الخامسة عشرة بين كل ١ر٣٨ من البالغين ، وطبقا لهذه النتيجة التى تبين اختلاف نسبة الأطفال الى البالغين بين أوروبا والعالم الاسلامى ، أمكن للمرء أن يتنبأ بأن تفوق الانتاج البشرى فى المنطقة الاسلامية ، سوف يؤثر تأثيراً بالغا على العلاقة بين الشرق والغرب فى عشرات السنين القادمة •

ازداد الاهتمام بقوة الانفجار السكانى فى العالم الاسلامى ، ويدل على ذلك تلك المناقشة الحادة حول فتوى صدرت من مفتى مصر ، فقد صرح بأنه يجوز للأسر ذات الدخل المنخفض الذى لا يكفى احتياجات عدد أطفالها الكثيرين أن تنظم النسل ، اذ هو مباح فى ظروف معينة وطبقا لشروط خاصة ، ودلل المفتى على فتواه هذه بأن تنظيم النسل لا يعارض نصاً قرآنياً ، ولا يخالف روح التشريع الاسلامى ، فهى مسألة تتعلق بوضع الأسرة الاجتماعى ، وتتحكم فيها مواردها المالية ••• فان ألحق ضرراً بالمرأة من الناحية الصحية ، فهو حرام •

أثارت هذه الفتوى — الصادرة من أعلى سلطة دينية فى مصر — اضطرابا بالغ الأثر ، لا فى مصر وحدها ، بل فى العالم الاسلامى كله ، اذ هزت الرأى العام لدى المسلمين ، فدارت مناقشات حادة كشفت الغطاء عن الاهتمام الواسع بهذه المشكلة ، أوضحت أن طبقات عريضة فى المجتمع الشرقى ، وهيئات عديدة فى العالم الاسلامى تهتم اهتماما كبيراً بمسائل السياسة السكانية ، وكانت ردود الفعل مختلفة ، فقد فجرت الفتوى لدى جماهير الشعب موجة استنكار ، وقوبلت بالرفض من جانب الهيئات الشعبية ، وعارضها قادة المسلمين وممثلوهم فى المجالس على جميع مستوياتها ، وجدير بالذكر أن الفتوى لم تجد معارضة

لدى الأوساط المتخلفة — وهو تعبير يطلق [1] على رجال الدين — فقط ، بل رفضت أيضا من بعض الأطباء ، ذلك أنهم انقسموا انقساما بيناً حول هذا الموضوع ، فوافق المفتى عدد كبير منهم ، فمن له قدرة على فهم خطر تزايد السكان المستمر ويتمتع بنظر ثاقب يصل به الى أعماق المشكلة أيد الفتوى ، لأنها تتفق مع الاتجاه الأوروبى •

وجدت الفتوى قبولا لدى الأوساط التى تحاكى أوروبا محاكاة مطلقة ، وتقلد الأوروبيين تقليدا أعمى دون النظر الى الاختلاف فى النواحى الاجتماعية والدينية ، فهم — كما قال أحد الساسة الانجليز — صورة رديئة للأصل الأوروبى ، لذلك لم تجد أصواتهم آذانا تصغى لها ، ولا صادفت آراؤهم قبولاً ترضى عنها ، لأن موجة معارضة الفتوى كانت شـــديدة ، يقودها عدد كبير من الزعماء السياسيين الذين يتمتعون بتأييد كبير من الشعب ، اما لأنهم يمثلون طبقة شعبية واســـعة ، أو وصلوا الى مراكز قيادية عن طريق اتجاههم القومى المتطرف وجهادهم المشترك فى المعارك المصيرية • ومن أهم مواقف هؤلاء الزعماء موقف رئيس جمعية الشبان المسلمين — وهى تنظيم له أهداف سياسية دينية ويتبعه فروع فى كل الدول الاسلامية — رفض هذا الرجل رأى المفتى من الزاوية السياسية ، اذ علل الرفض بأن « الثراء » فى المواليد دعامة المستقبل السياسى للشرق الاسلامى ، فالخصوبة فى الانتاج البشرى محمودة ، ويجب أن تشجع فيرسل لها العنان ؛ بل يقدم لها من الامكانات ما يمكنها من اعطاء كل ما لديها حتى يرتفع عدد السكان ، فيتمكن على المدى الطويل من التفوق على البلاد الغربية التى ينقص عدد سكانها باستمرار ، لأن مجتمعاتها لا تتمتع بالخصوبة البشرية التى توجد فى الشرق • وأشار سياسى آخر الى أن زيادة عدد المواليد تكون وحدها الضمان لمستقبل الشعب ، كما يظهر لنا ذلك فى الصين والهند ، ولكن نمو

---

(١) هذا التعبير يطلقه أعداء الاسلام محاولة منهم للتنفير من رجـــال الدين ، وابعادهم عن التأثير فى جماهير الشعب ، لأنهم يدركون خطـــورة هذا التأثير على وضعهم الاستعمارى • (م • ش) •

عدد السكان هو احدى الركائز المهمة بالنسبة لمثل هذا المستقبل ، وأساس لتهيئة جو يساعد على تكوين طبقات من الزعماء والمفكرين الذين يسهمون فى بناء الحضارة ، وهو أمر لا يقل أهمية — بالنسبة لمستقبل شعب — عن خصوبة الانتاج البشرى ، وعليه فلا تحديد لعدد السكان ، ولا تبذل الجهود لتخفيض نسبة المواليد أو الوقوف بها عند خط معين ، بل يجب أن تفجر الطاقات الكامنة وتوجه الجهود الى توسيع رقعة الأرض الزراعية ، وخلق فرص لتوفير امكان الحياة للزيادة المطردة •

يعبر هذا الموقف عن نظرة بعيدة المدى فى التوجيه السياسى ، وتلقى هذه النظرة استحسانا فى عالم الاسلام ، بل ان الجماهير تؤيد من يمثلها وتسير وراءه آملين الوصول عن هذه الطريق الى أهدافهم السياسية •• ويذكر هذا النوع من التفكير المراقبين فى الشرق بنوعية الهدف الذى تسير نحوه الأحداث فى الشرق الاسلامى ، انه استعادة السلطة السياسية التى فقدت منه ، والمجد الضائع عبر القرون الماضية •

لا يمكن أن يغيب عن المرء — اذا قارن أسباب القوة بين الشرق والغرب فى الوقت الحاضر — أنه سيتضاعف عدد السكان فى العالم الاسلامى فى مدى عشرات قليلة من السنين ، ولاينبغى أن ينسى أن الداعين الى الأخذ بأسباب نمو القوة البشرية — عن طريق تشجيع النسل ومحاربة الدعوة الداعية الى تحديده — يزيدون يوما بعد يوم ، وأن تفوق أوروبا فى التكنولوجيا على الشرق ينقص عاما بعد عام ، لأن الشعوب الاسلامية اتجهت الى تطوير نفسها وبناء حضارتها الحديثة بالوسائل الهندسية الأوروبية ، وتكرس جهودها اليوم لزيادة انتاجها ، يساعدها فى ذلك وجود المواد الخام بكثرة فى بلادها ، فلو رتب المرء ما يملك الشرق من أسباب القوة ، لبدا له أن الخصوبة البشرية التى تسبب النمو السريع فى زيادة عدد السكان تأخذ مكانا لا يستطيع المرء اغفاله بسهولة ، فكثرة السكان لها آثارها البعيدة ، لأنها وان كانت لا ترى أبعادها بالعين المجردة فى الوقت الحاضر ، ستحدد بطريقة

حاسمة المستقبل السياسى للعالم الاسلامى ، وستكون من أهم العوامل التى يرتكز عليها أمنه وسلامته .

* * *

والقطن والبترول من المواد الخام التى تدعم البناء الاقتصادى فى العالم الاسلامى ، فبهما ازداد وزنه ورجحت كفته فى ميزان التبادل التجارى ، واحتل مركزا دوليا هاما — تتضح أهميته من عام لآخر — فى نظام التجارة العالمية . كذلك هيأ له موقعه الجغرافى — كحلقة اتصال فى شبكة المواصلات العالمية — أن يحتل المركز الأول لتوريد المواد الخام ، بل تجاوز هذا الى تصنيعها أيضا داخل بلاده .

شهد الشرق الاسلامى هجوما أوروبياً ، اقتحمت عليه القوى الأوروبية دياره ، فخضع لها وأعطاها امتيازات ، فتحولت المنطقة الاسلامية — التى كانت حتى ذلك الحين منطقة فقيرة اقتصاديا ، وانحصرت أهميتها فى موقعها الجغرافى الذى يربط حركة المواصلات العالمية ، الى ساحة للبحث الشامل والمنظم للتوصل الى امكانية تطويرها واستخراج المواد الخام من أرضها ، لأن النهضة الصناعية فى أوروبا تفتقر اليها ، لذلك انطلق الأوروبيون يبحثون عن المواد الخام فى أرض الشرق الاسلامى ، ليغذوا بها مصانع أوروبا الجائعة . اتخذوا هذه المنطقة كلا مباحا ، لأن المبادىء الأساسية فى الاقتصاد العالمى جوزت آنذاك أن تعطى البلاد المستعمرة — سواء أكان استعمارها كليا أم جزئياً ، والمنطقة الاسلامية موزعة بين هذين النوعين من الاستعمار — ما تملك من المواد الخام لدول وسط وغرب أوروبا التى قطعت شوطا كبيرا فى تصنيعها ، وتقوم هذه الدول بتصنيع ما يورد لها ، ثم تغمر به أسواق الكرة الأرضية .

احتل البترول المركز الأول فيما اكتشفته الأبحاث الشاملة لمنطقة الشرق الاسلامى ، فقد أحدث اكتشافه تطوراً سريعا فى الصناعة ، اذ أخذ مكان الفحم فى توليد الطاقة ، وتفرعت منه صناعات عديدة ، فتربع على مركز الصدارة فى اقتصاد الكرة الأرضية .

كانت منابع الزيت فى المدائن والعراق معروفة فى العصور القديمة ، واستعمل السكان الأنواع المتعددة للزيت — التى تستخرج اليوم من طبقات الأرض — فى الانارة والأغراض الطبية ، ولم تكن للبترول آنذاك أهمية فى السياسة الاقتصادية ، وفى نهاية القرن التاسع عشر وبدايه القرن العشرين بدأ اهتمام الاقتصاديين يتجه نحو البترول ، وخاصة بعد اختراع المحركات التى تعمل بالطاقة الحرارية ، ثم ما لبثت القوى الاقتصادية الكبرى أن ركزت تفكيرها ودراساتها على اكتشاف البترول فى الشرق الأدنى ، وبدأت تخوض مجالات الصراع للحصول على منابع البترول ، فالرغبة فى امتلاك آبار البترول فى العالم الاسلامى فجرت حربا اقتصادية بين بيوت الأموال الغربية ، ولن يستفيد منها سوى الدول المنتجة له ، لأن المنافسة بين الشركات جعلتها تتنازل عن كثير من الامتيازات التى كان يمكن أن تحصل عليها لو لم يزاحمها أحد .

أصدر السلطان عبد الحميد — صاحب الدعوة الى الوحدة الاسلامية — مرسوما فى عام ١٨٩٦ م ينطوى على لهجة عدائية ضد المسيحيين ، فثارت مجموعة من المتعصبين واعتدوا على مقر احدى جاليات التبشير الأمريكية فى شرق الأناضول فخربوا ممتلكاتها ، فطلبت الحكومة الأمريكية دفع تعويض عن الخسارة التى لحقت بمقر الجالية . وعندما حاولت القسطنطينية تفادى مطالب واشنطون والتهرب منها أرسلت الحكومة الأمريكية السفينة الحربية « كينتكى Kentucky » متخذة بذلك الطريقة التجريبية القديمة — الى القسطنطينية كوسيلة للضغط على الباب العالى ، كان على ظهر هذه السفينة القائد الأمريكى « كولبى م . شيستر Colby M. Chester » وفى الوقت الذى كانت فيه السفينة راسية فى ميناء القسطنطينية تجاوز نشاط القائد حدود مهمته الرسمية ، اذ قام باتصالات مع رجال الدولة بغية التقرب اليهم ، وانشاء علاقة ودية معهم ، ونتيجة لما أسفرت عنه هذه المحاولة ، صفى القائد حسابه مع البحرية الأمريكية بعد انتهاء مهمته الرسمية ،

واتصل برجال الصناعة فى أمريكا المهتمين بالبترول ، وما لبث أن رجع الى تركيا ممثلا لشركات أمريكية تتعلق صناعاتها بالبترول • وبهذا بدأ صراع هنا فى الشرق حول منابع البترول •

بـــدأ « شيستر Chester » هـــذا محادثات مع الباب العالى حول التنقيب عن البترول وفى نفس الوقت كان المهندس الكندى — الذى يدعى « دى أرسى D. Arcy » — منخرطا فى سلك العاملين لدى الشاه الايرانى ، وقام بمسح شامل للجزء الجنوبى من ايران بحثا عن امكانية وجود بترول فيها ؛ فاكتشف فى عام ١٩٠٠ حقلا بتروليا فى « جبـــال بختيـــارى Bakhtiari - Bergen » ثم واصـــل تنقيبه مسترشدا بالنتائج العلمية التى حصل عليها ، والتى تؤكد أنه لا يمكن أن يكون وجود البترول فى جنوب ايران مقصورا فقط على حقل واحد ، ثم بدأ محادثات مع الشاه للحصول على امتيازات استمرت عاماً ، وانتهت فى مايو ١٩٠١ بالحصـــول على امتياز للشركة التى أسســـها باســـم « شركة دى أرسى للتنقيب D. Arcy Exploration Company » تعطيها حق احتكار التنقيب عن البترول فى جميع مناطق الدولة الايرانية ، ما عدا المديريات الخمس الشـــمالية وهى (أزربيجـــان ، وجيـــلان ، وخراسان ، واستراباذ ، ومازندران) • وبذلك شمل امتياز الكندين ٦/٥ مناطق الدولة الايرانية تقريبا ، وقد نص فى العقد :

١ — يحصل الشاه على تعويض مرة واحدة يبلغ قيمته ٤٠ر٠٠٠ دولار ، يدفع نصفه فقط نقدا •

٢ — يكون نصيبه من صافى أرباح حقول الزيت ١٦٪ •

٣ — مدة الامتياز ٦٠ عاما تنتهى فى مايو ١٩٦١ م •

مكن هذا العقد الذى نص على امتيازات وصفت بأنها أكثر من ممتازة — نسجت أساطير حول طريقة الوصول الى تحريره وانتزاع هذه الامتيازات من الحكومة الايرانية — المهندس « دى أرسى D. Arcy » من تأسيس « الشركة الأولى للتنقيب First Exploration Company » التى بـــدأت برأســـمال قدره ٦٠٠ر٠٠٠ جنيهـــا ، ثم بدأت هـــذه

الشركة فى عام ١٩٠٤ الحفر فى المناطق التى منحت حق الامتياز فيها بحثا عن البترول ، وعندما تعثرت أعمال التنقيب بسبب سخط الايرانيين ، وعدم رضاهم على شروط العقد ، مما جعل العلاقة حساسة بين الشركة وبينهم ، تنازلت الشركة لايران عن ٣٪ من أسهم رأس المال معتبرة هذا بمثابة « بقشيش » يمكن به تهدئة الجو ، كى لا تتعثر مصالحها فتخسر أكثر مما تنازلت عنه •

خلف « الشركة الأولى للتنقيب First Exploration Company » وقفت شركة « بورما للنفط Burmah Oil Company » التى نقلت بدورها ادارة أعمال حقول البترول المكتشفة الى « شركة انجلو فارس للنفط Anglo Persian Oil Company » • ارتفعت تكاليف الحفر أكثر مما كان مقدراً لها ، مما سبب لكلتا الشركتين — « Burmah Oil » — « Anglo Persian » أزمة مالية حادة •

وفى هذه اللحظة قفزت الحكومة البريطانية على خشبة المسرح ، ووقف ونستون تشرشل — وكان له آنذاك بعد نظر بالنسبة لأهمية البترول للأسطول الانجليزى فى المستقبل — فى مجلس الوزراء الذى كان يرأسه « اسكويث Asquith » المعروف بحرصه الشديد •• وقف يبين الأهمية الاستراتيجية التى تحصل عليها بريطانيا ، اذا كلفت الحكومة الأدميرالية البريطانية « ديوان البحرية » بأن تأخذ معظم الأسهم فى « شركة انجلو فارس للنفط Anglo Persian Oil Company » ••

وبهذا انتزعت بريطانيا لنفسها حق الرقابة على حقول الزيت فى جنوب ايران ، فبدأت عهدا تطور فيه الصراع على البترول ، فأصبح حربا لا يخمد أوارها ، ومنافسة بين القوى العالمية ••• لا ، ولن تعرف الهدوء •

لم يستطع « شيستر Chester » الأمريكى أن يتحرك بسرعة كما فعل منافسه « دى أرسى D. Arcy » ، ولم يتمكن من « نقل جنوده بسرعة على طاولة الشطرنج » ، لأن السلطان عبد الحميد — الذى ملك الامتيازات فى تركيا يعطيها لمن يشاء — كان انسانا يشك ويرتاب

لأقصى درجات حدود الارتياب . وهو محنك وعنده غريزة طبيعية للممارسة. ولديه تجارب طويلة غرست فى نفسه الصلابة والقدرة على أن يستجلب كثيراً من الراغبين فى المشاورات والمساومات — وهى صفة عرف بها فى المجال السياسى وفى المنازعات الاقتصادية — ليضرب بعضهم ببعض ، حتى يقدموا كل ما يمكن اعطاءه للدولة التى تمنحهم حق الامتياز .

اتخذ السلطان عبد الحميد بعض الاجراءات كى يكون حراً فى اتخاذ قرار فى مسألة منح حق الامتياز للتنقيب عن البترول ، فقد نقل فى عام ١٩٠٤ حقوق الزيت فى بلاد ما بين النهرين الى خزينته الخاصة ، وجر الى محادثات البترول طرفا آخر ينافس الأمريكى « شيستر Chester » ، هذا الطرف الآخر هو الشركة الألمانية « Deutsch-Anatolische Eisenbahngesellschaft » « شركة سكك حديد الأناضول الألمانية » ، وقد حصلت هذه الشركة فى عام ١٩٠٨ على حقوق امتياز التنقيب عن البترول فى المنطقة الواقعة بين بغداد والموصل على طول الخط الحديدى المزمع اقامته . ولم يكد يمضى وقت طويل على ابرام هذا العقد ، حتى ظهر فى ساحة الممارسة منافس ثالث،وهو «شركة دى أرسى للتنقيب D. Arcy Exploration Company» التى كلفت من « شركة انجلو فارس Anglo Persain » للدخول فى مشاورات مع الحكومة التركية حول التنقيب عن البترول . وهكذا اجتمعت ثلاث مجموعات — انجليزية وأمريكية وألمانية — فى حلبة السباق ، ينافس بعضها بعضاً فى الحصول على منابع البترول التركى .

وفى اللحظة التى أظهر فيها السلطان عبد الحميد موافقته على اعطاء المجموعة الانجليزية امتيازا بشروط سخية ، خلعته الثورة التركية من منصبه ، ثم رفضت الحكومة الجديدة الامتياز الذى حصلت عليه شركة « دى أرسى D. Arcy » وفسخت عقد الشركة الألمانية ، بحجة أنه قام على أساس أن حقول البترول فيما بين النهرين تتبع خزينة

السلطان الخاصة ، وهو باطل وما ترتب على الباطل باطل ، اذن لم يكن العقد قانونيا من أول الأمر •

عندما فتح باب المحادثات حول البترول بين الحكومة التركية وبين القوى الثلاثة المتنافسة على أسس جديدة ، بدأ الأمريكان بالنزول أولا « الى ساحة الملعب » فانتزعت المناطق الشاسعة فى شرق الأناضول وبلاد ما بين النهرين لنفسها ، ويلحق بها أيضا جزء من ولاية الموصل على ضفتى دجلة ، اذ وافقت الحكومة التركية على مشروع عقد يعطى للمجموعة الأمريكية حق التنقيب عن البترول فى هذه المناطق — ادعت أمريكا بعد الحرب أن لها حقوقا فى مناطق غرب آسيا واستندت فى دعواها الى هذا العقد ، على الرغم من أن البرلمان التركى لم يوافق عليه ، لأن الحرب بين تركيا وايطاليا قامت بعد الاتفاق المبدئى مباشرة — وقبل أن يقدم هذا العقد بعد الحرب للبرلمان التركى للموافقة تفاهم المنافسان الآخران ، وهما شركه « سكك حديد الأناضول « Anatolische Eisenbahngesellschaft » كممثلة للمصالح الألمانية وشركة « دى أرسى للتنقيب D. Arcy Exploration » كممثلة للمصالح الانجليزية ، وقدما الى الحكومة التركية عرضا يعطى للأتراك فوائد أكثر مما يعطيه مشروع العقد الأمريكى • وهكذا تلاقت المصالح الألمانية الانجليزية عند نقطة واحدة ، وتواكبت لندن مع برلين نحو هدف واحد ، وهو الحصول على امتيازات فى حقول الزيت الواقعة فى الشرق ، رغم ما كان باديا للعيان من تدهور العلاقة الدبلوماسية بينهما • التقت مصالحهما فاتفقا على توحيد الجهود بينهما، وترتب على هذا الاتفاق تكوين شركة البترول التركية فى عام ١٩١٢ م • وقد ساهم فيها « الشركة الانجليزية الهولندية Royal Dutch Shell » والبنك الألمانى فى برلين « Deutstche Bank » والبنك التركى « Türkische National Bank » ، كما ساهم فيها أيضا « سير هنرى ديترولنج Sir Henry Deteroling » وقد ادعت هذه الشركة بأن لها حقاً فى التنقيب عن البترول ، مستندة الى

المعاهدة التى عقدت بين السلطان عبد الحميد وبين شركة سكك حديد الأناضول الألمانية « Deutsch Anatolische Eisenbahngesellschaft » ونالت ما أرادت عن طريق ضغط ديبلوماسى ، مارسته الحكومة الانجليزية والألمانية فى القسطنطينية ، فقبل اندلاع الحرب بيوم واحد حصلت شركة البترول التركية — التى أصبحت نسبة الأسهم فيهما للهولندية الملكية « Royal Dutch » والبنك الألمانى « Deutsche Bank » كل بمقدار ٢٥٪ من مجموع أسهمها ، والباقى وهو ٥٠٪ ملك لشركة « انجلو فارس » « Anglo Persian » — على حق التنقيب فى الأجزاء المتبقية من ولاية الموصل وبغداد عن طريق وعد أعلنته الحكومة ، وقبل أن تنته اجراءات توقيع هذا العقد ، اندلعت الحرب • وعلى الساحة التى شهدت صراعاً اقتصادياً حول منابع البترول فى غرب آسيا ، وقعت معارك حربية أسفرت عن احتلال القوات الانجليزية مناطق البترول فى بلاد ما بين النهرين بعد أن انهارت تركيا عسكريا ، وبهذا انتزعت انجلترا لنفسها ما كانت ترغب الحصول عليه فى زمن ما قبل الحرب عن طريق المحادثات والمشاورات وابرام العقود والمعاهدات،وتحققتبعد الحربمطالب انجلترا فىالبترول فىهذه المنطقة•

أول من بسط مسألة توزيع الثروة البترولية بعد انتهاء الحرب على مائدة البحث فرنسا ، تلك الدولة التى لم تشترك قبل الحرب فى الصراع الاقتصادى حول حقول الزيت فى منطقة غرب آسيا ، وارتكزت مطالب فرنسا على المعاهدة المعروفة باسم « Seikes - Picot Abkommen » التى عقدت فى عام ١٩١٦ م ، اذ تنص هذه المعاهدة — رغم الوعود العريضة التى أعطيت للعرب — على تقسيم منطقة غرب آسيا الواقعة بين البحر الأبيض المتوسط والخليج الفارسى الى منطقتين ، احداهما تحت النفوذ الانجليزى والأخرى تحت النفوذ الفرنسى ، ويحق لكل من القوتين — الانجليزية والفرنسية — أن تتمتع بكل ما فى منطقتها من ثروات ومعادن ، وأن يكون لها الحرية المطلقة فى جميع شئونها ، غير أن فرنسا لم تستطع استعمال حقها الذى أعطته لها معاهدة « Seikes - Picot »

فى جـزء كبير من حقول الزيت الواقعة فى بـلاد مـا بين النهرين ، اذ حـال دون ذلك وجـود القوات البريطانيـة فى هـذا الاقليم ، فقـد احتلتـه أثنـاء الحرب ، وما زال تحت سيطرتهـا ورقابتهـا ، وعندما التقى الفرنسـيون بالانجليز فى لندن وطالبوا بسحب القوات الانجليزية ، رفض « لويد جورج Lloyd George » هـذا الطلب رفضاً باتاً ، ثم عرض على باريس اقتراح يتضمن تنازل فرنسا لبريطانيا عن حقهـا فى معاهدة « Seikes - Picot » فيما يتعلق بمنطقة البترول فى بلاد ما بين النهرين مقابل أن تطلق الحكومة البريطانية لفرنسـا حرية الحركة والتصرف فى الأناضول وأرمينية وألمـانيا ، فلم يوافق « كليمنصو Clémencau » على هذا الاقتراح •

يستطيع المرء أن يفهم موقف الحكومة البريطانية مع باريس ؛ اذا علم أنها تعرضت لضغط من جانب أصحاب رؤوس الأموال ، وأن هذا الاتجاه مفروض عليهـا من « اللجنة السـياسية المـلكية للبترول » « Petroleum Imperial Policy Committee » ، التى أسست قبل الهـدنة بقليل وهى معـروفة تحت الاسـم المختصر « لجنة بى • آى • بى » « P.I.P. Committee » • فقـد تجسـدت مصالح الامبراطورية البريطانية المتعلقة بالبترول فى هذه الشركة ، ترسم سياستها وتدافع عنها ، وعلى الحكومة أن تنفذ ما تراه الشركة لازماً لحماية الحق البريطانى فى هذا المجال ، لذلك عملت جاهدة ــ دون أن تلوى على أحد ــ على تمهيد الطريق لرأس المـال الانجليزى كى يسيطر على عالم البترول ــ فمن يدرك أن البترول كان من العوامل الأساسية التى ساعدت انجلترا على أن تكسب الحرب ، يستطيع أن يقدر أهمية التحكم فى اقتصاديات البترول فى المستقبل ــ ونجحت فى ذلك ، فقد استطاع مندوبها « سـير هارى ماك جوان Sir Harry » « Mc. Gowan فى المباحثـات التى أجـراها مع « سـير هنرى ديتردنج Sir Henry Daterding » مدير الشركة « الهولندية الملكيـة Royal Dutch » ــ احـدى شركتين كبريين للبترول فى

العالم — أن يضعف النفوذ الهولندى الذى كانت تتمتع به هولندا فى هذه الشركة أكثر من غيرها ، وبهذا وضعت الشركة « الهولندية الملكية Royal Dutch » تحت الرقابة الانجليزية ، فقويت بذلك الشركة الانجليزية بمقدار ما ضعفت الشركة الهولندية ، اعتمدت « لجنة بى • آى • بى P. I.P. Committee » على هذا النجاح فى املائها على الحكومة الانجليزية — دون أن تلقى معارضة — موقفها فى الصراع حول حقول البترول فى غرب آسيا ، فاليه يرجع النجاح الباهر الذى أحرزته انجلترا فى مشاوراتها مع فرنسا ، اذ نصت معاهدة ١٩٢٠ م على أن تأخذ انجلترا حقول البترول الواقعة فى المناطق التى أعطيت لفرنسا فى معاهدة « Seikes - Picot » فى مقابل أن تأخذ فرنسا نصيب ألمانيا فى شركة البترول التركية ، وبهذا تنازلت فرنسا عن حقوقها السياسية فى ولاية الموصل ، فمحيت تبعا لذلك بنود معاهدة « Seikes - Picot » التى تنص على اعطاء فرنسا حق استغلال البترول فى تلك المنطقة •

استيقظت واشنطون على دوى هذه المعاهدة ، ونظرت بارتياب الى ذلك التحول فى مجال البترول ، وأدهشها تنازل فرنسا عن حقها الاقتصادى — والسياسى أيضا — فى المنطقة لانجلترا ، وتساءل المراقبون عما اذا كانت انجلترا تطمع فى احتكار حقول البترول فى بلاد ما بين النهرين والسيطرة عليها ، وخشيت أمريكا أن تتغاضى لندن عن الامتيازات الأمريكية التى حصلت عليها قبل الحرب فى المنطقة بواسطة الجهود التى بذلها أمير البحر « شيستر Chester » وتفرض سلطانها عليها ، اذا أفصحت عن دعواها وحددت حقوقها ، لكن « لورد كورزون Lord Curzon » رفضها بتفويض من الحكومة البريطانية ، فتأزم الموقف ، وبدت فى الأفق علامات تشير الى احتمال وقوع صراع حاد بين انجلترا وأمريكا بسبب حقول البترول فى غرب آسيا ، وازداد التخوف عندما أعلن أن « ستاندارد للنفط Standard Oil » — وهى أكبر شركات البترول الأمريكية وأهمها — سوف تحصل على امتياز

التنقيب فى المناطق الخمس الشمالية فى ايران — التى نص على اخراجها من مناطق التنقيب فى العقد المبرم مع الشركة الانجليزية « دى أرسى للتنقيب D. Arcy Exploration Company » — اذا ما سمحت الحكومة الايرانية بالبحث عن البترول فيها ، لأن الانجليز حصلوا على امتياز مماثل ، فقبل زمن قصير باعت الحكومة الايرانية حق التنقيب لاحدى فروع شركة « انجلو فارس Anglo - Persian ».

وفى هذه اللحظة وصل الاحتكاك الى أقصى ذروته ، وتعمقت بذور الصراع ، وتباعدت أطرافه ، فتسابق العملاقان وتراحما على حقول البترول فى غرب آسيا .

قطعت الحكومة البريطانية — وعلى وجه التحديد قطعت « لجنة بى . آى . بى P.I.P. Committee » — محادثاتها مع الحكومة الأمريكية ، واتخذت أسلوبا آخر للوصول الى هدفها ، فقد بدأت تجس نبض الأمريكيين المهتمين بشئون البترول ، الذين يقفون خلف الحكومة الأمريكية ، لأن هؤلاء رسموا للحكومة الخطوط الرئيسية للمباحثات التى جرت من قبل ، ونجح الانجليز فى تفتيت وحدتهم عن طريق تقديم « رشوة كبيرة جداً » فنالت شركة « ستاندارد للنفط Standard Oil » — وهى أكبر شركة بترول فى أمريكا — جزءاً من التركة التى خلفتها شركة البترول التركية ، ووعدت بالحصول على ٥٠٪ من الامتيازات المتوقعة فى المناطق الخمس فى شمال ايران ، وبهذه « الرشوة » التى قدمت لـ « ستاندارد للنفط Standard Oil » انهارت الجبهة البترولية الأمريكية ، اذ خرجت أكبر شركة من ساحة الصراع ، ولم تكن الشركات الصغرى الأخرى فى موقف يساعدها على الاستمرار فى النزاع مع العدو الانجليزى القوى ، لأن الحكومة الأمريكية صرفت اهتمامها عن المسائل البترولية فى غرب آسيا ، وتباعدت واشنطون عن النزاع مع انجلترا بعد رضاء « ستاندارد للنفط »

رغم احتجاج مجموعة « شيستر Chester » التي لم تكن مرتاحة لهذا الوضع •

منحت الحكومة العراقية تحت تأثير ضغط انجلترا — لأنها ألفت بمساعداتها فى ١٤ مارس سنة ١٩٢٥ م — شركة البترول التركية التى تديرها قيادة انجليزية — وتضم الآن أيضاً مصالح أمريكية وفرنسية — امتيازات التنقيب عن البترول واستغلاله لمدة ٧٥ عاماً ، ويشمل الحقول الواقعة شرق دجلة ، وبما أن شركة البترول العراقية خلفت الشركة التركية ، فقد آل اليها الامتياز فيما يسمى الآن بحقول كركوك ، التى هى مربوطة الآن بالبحر الأبيض المتوسط بواسطة خطين للأنابيب « Pipelines » وسيلحق بهما قريباً خط ثالث •

حاولت انجلترا وأمريكا المحافظة على مبدأ « الباب المفتوح » الذى أقر فى المباحثات الانجليزية الأمريكية ، فمنحت فى عام ١٩٣٢ م شركة أخرى هى « شركة تطوير النفط البريطانية British Oil Development Company » حق التنقيب عن البترول فى الحقول الواقعة على الضفة الغربية لدجلة • وهى التى تعرف بحقول الموصل ، وجدير بالذكر أن هذه الشركة كانت فى الأصل ذات طابع انجليزى صرف ، ثم تحولت الى تأليفة عالمية ، فقد اشترك فيها رأس مال انجليزى وايطالى وألمانى وسويسرى وفرنسى وهولندى وعراقى ، لكن ضعف رأس مال هذه الشركة مكن فى عام ١٩٣٦ م لشركة بترول العراق أن تتولى — عن طريق شركة شقيقة لها أسست حديثاً — الرقابة على « شركة تطوير النفط البريطانية » « British Oil Development Company » وبهذا خضعت جميع حقول البترول فى بلاد ما بين النهرين بطريق غير مباشر لرقابة شركة « أنجلو ايران Anglo - Iranian » الذى يملك ديوان البحرية البريطانية معظم أسهمها •

أثبتت الأبحاث التى أجريت بعد اكتشاف البترول فى غرب آسيا أن وجوده لا ينحصر بأى حال من الأحوال على حقول جنوب ايران

وبلاد ما بين النهرين ، وأكدت وجود حزام عريض من البترول يمتد من الشاطىء العربى للبحر الأحمر حتى الخليج الفارسى ، ومنه عبر حقول الزيت فى جنوب ايران مجاوزاً شمال شرقى ايران — وكذا شماله — الى أفغانستان ، وتشير الاحتمالات أنه لم يكتشف حتى الآن من هذا الحزام البترولى سوى جزء صغير جداً ، وعليه فلم تستوعب بعد الثروة البترولية فى العالم الاسلامى ، تلك الثروة التى تمده كما تمد دوله بأسباب القوة ، وبمقومات الاعتماد على النفس والتحرر من النفوذ الأجنبى ، وليس من السهل أن يدرك المرء فى الوقت الحالى ما يحدثه البترول من تغييرات سياسية واجتماعية فى هذه المنطقة من العالم •

نجح رأس المال الانجليزى فى استعمار مناطق البترول والانفراد بها ، بعد أن أزاح بيوت المال الأمريكية من طريقه ، الا أن الدول الاسلامية الحديثة لم تتركه يهنأ بهذا النجاح ، فقد لاحظ المراقبون باهتمام شديد الجهود التى تبذلها تلك الدول الاسلامية لاجتذاب منافس لرأس المال الانجليزى فى منطقة غرب آسيا ، وبما أن الدول الاسلامية الحديثة لا تملك قوة اقتصادية تمكنها من نقل هذه الثروة الى ملكيتها الخاصة ، فقد سهلت الطريق لمنافس أمريكى يقف فى الميدان ضد الشركات الانجليزية المتسلطة ، ليكسر حدة الاستعمار الانجليزى للبترول فى العالم الاسلامى . فيحدث توازن فى المنطقة ، فلا تتعرض حرية الدول واستقلالها الذاتى لخطر الضغط من جانب انجلترا •

ففى عام ١٩٣٠ م منحت شركة « ستاندارد الكاليفورنية للنفط » « Standard Oil Company of California » امتيازاً للتنقيب عن البترول فى جزيرة البحرين ، أى فى منطقة تخضع سياسياً للرقابة الانجليزية • استغلت هذه الشركة الحقول الغنية بالبترول غنى لا حدود له بواسطة شركة شقيقة لها (أى أنها لا تحمل اسم الأولى وان كانت تابعة لها فى الادارة ورأس المال) ، هى شركة بترول البحرين • كذلك رخص ملك العربية السعودية « ابن سعود » — وان كانت علاقته بلندن طبيعية —

للأمريكيين التنقيب عند الشاطىء العربى للخليج أى فى منطقة الأحساء • وقد حصلت على هذا الامتياز الشركة « الكاليفورنية العربية للنفط » « California Arabian Oil Company » • وأخيراً أعطى رضا شاه فى عام ١٩٣٧ م لمجموعة أمريكية امتيازاً للتنقيب فى المديريات الخمس فى شمال ايران دون الالتفات الى الحقوق التى حصلت عليها شركة « انجلو ايران » « Anglo - Iranian » وشقيقاتها ، معتمداً بذلك الحد من سيطرة الشركات الانجليزية وكسر شوكة رأس المال الانجليزى فى ايران •

لقد وضعت شركة « أمير انين أويل أف ديليوير Amiranian Oil » Company of Delaware قدمها فى ايران ، فاهتزت مواطىء أقدام مجموعة الشركات الانجليزية من جانب ، وملكت دول البترول الاسلامية امكانية اللعب بالمصالح الانجليزية والأمريكية — أى بضرب بعضها ببعض — للحفاظ على مصالحها الخاصة من جانب آخر •

يقول بعض المهتمين بشئون الشرق الاسلامى :

تشير سيطرة شركات البترول الكبرى وتسلطها فى العالم الاسلامى على أن الاستقلال السياسى لهذه المنطقة لن يكون سوى واجهة خداعة • وتدل الحقائق على أن منطقة الشرق الاسلامى لن تخرج خروجاً كلياً من دائرة الوصاية الأوروبية ، وأن ما يبدو فى المنطقة من ظواهر يعتقد البعض أنها مقدمات لقوة نامية ، ليس الا احتمالات لم تخرج الى الواقع بعد ، ويحتمل عدم وجودها ، ويستدلون على ذلك بأن استعمار الدولار يحل — بسرعة متزايدة — محل استعمار الأراضى ، وأن الرقابة السياسية استبدلت بالرقابة الاقتصادية ، وبذلك رسخت سيادة الغرب على الشرق ، وان تغيرت صورتها ، ولم تضعف ، ولم تهن وسوف تمتد زمناً طويلا •

ولكن يغيب عن هؤلاء — فى طريقة تأملهم وأسلوب تفكيرهم — أن « الاستعمار الدولارى » غير متفق الكلمة ولا موحد الهدف ، وأن بيوت

المـال التى تملكه مستعدة فى كل وقت أن تضيق مناطق النفوذ ، وأن تتقاعس عن المنافسـة مقابل أى ثمن تحصـل عليه ، أضف الى ذلك ما أظهره — وما زال حتى الآن — الصراع حول البترول فى غـرب آسيا ، فقد اختيرت الشركات الغربية التى تدخل فى مشاورات ابرام الاتفاقيات الاقتصادية مع دعاة القومية الاسلامية على أساس خلق جو من المنافسة بينها ليضرب بعضها ببعض ، وتهيئة طريق لها تتدافع فيه بالمناكب ضد بعضها ، وسوف يتيح هذا الأسلوب للقومية الاسلامية قدرة تمكنها من جنى ثمار فى المجال الاقتصادى ، ان عاجلا أو آجلا — كما حدث ذلك فى المجال السياسى ، فقد ساعدت الخلافات بين القـوى الأوروبية القومية الاسلامية فى احراز نجاح بعيد المدى على طريق الاستقلال السياسى — بل أثبتت الأحداث فعلا أن مد القومية الاسلامية يطوى فى طريقه مناطق نفوذ « الاستعمار الدولارى » ، فحيثما تضع مطالبها أمامه يتراجع هو تاركا وراءه خسارة فى المواد وفى الأرض بحجة الوصول الى تراض متبادل حول المصالح المشتركة ، وأوضح مثال على ذلك — أى على انحسار سيطرة رأس المـال الغربى أمام هجمات القومية الاسلامية — ما حدث فى ايران ، فقد عرض الشاه — فى صورة انذار على شركة « أنجلو ايران Anglo - Iranian — شروطا جـديدة لم تستطع الشركة الانجليزية رغم مساندة الحكومة البريطانية لها أن ترفضها ، فزاد نصيب الدولة الايرانية من ثروتها البترولية زيادة كبيرة .

كذلك لا ينبغى أن يغيب عن الذهن أن الامتيازات التى حصل عليها « الاستعمار الدولارى » فى هذه المنطقة ستنتهى مدته بعد عشرات طويلة من السنين ، وهو زمن يعتبر قصيرا جداً فى حياة الشعوب ... ثم ماذا ؟ ... سوف تؤول كل منشآت شركات البترول الى الدول التى على أرضها ، أقيمت دون دفع تعويض طبقاً لمـا نص عليه فى غالبية عقود الامتياز ، أى أن الدول التى منحت الامتياز سوف تستولى على كل مبانى وآلات تشغيل حقول الزيت بعد انتهاء مدته القصيرة نسبياً ، أما كيف تفكر دوائر القومية الاسلامية فى هذا المستقبل القريب فيوضحه لنا عقد

الامتياز الذى أبرمته الحكومة لايرانية مع شركة « أميرانين أويل أف ديليوير Amiranian Oil Company of Delaware » فى أوائل عام ١٩٣٧ م اذ نص فى هذا العقد على الزام الشركة بتعيين مهندسين ايرانيين يتصاعد عددهم عاماً بعد آخر بنسبة تمكن الدولة الايرانية بعد انتهاء هذه الامتيازات من ادارة الشركة بهؤلاء المهندسين الوطنيين ، كما نص فيه على أن كل منشآت الشركة تؤول ملكيتها الى الدولة دون دفع تعويض ، ومن يراقب الأحداث يرى اتفاقيات مماثلة هنا وهناك ، فقد أبرم فى عام ١٩٣٦ اتفاق بنفس الشروط بين مصر وشركة قنال السويس التى تنتهى امتيازاتها عام ١٩٦٤ م [١] .

ان تصفية امتيازات البترول فى غرب آسيا وانتقال تركة « الاستعمار الدولارى » الى الدول الاسلامية تديرها ذاتياً لا تحتاج الى مساعدة أجنبية ، وتوجه انتاجها مستقلة دون أن تخضع لارادة خارجية ... سيحدث هذا فى الوقت الذى يصبح فيه — طبقاً لما أثبتته الأبحاث الدقيقة — مخزون البترول الأمريكى ضعيفا ، ويوم يقل الانتاج الغزير لهذا البترول الذى يغزو أسواق العالم اليوم ، سيحتل البترول الاسلامى — حسب التقديرات المتحفظة جداً — بعد اكتشاف باقى حقول الحزام البترولى فى غرب آسيا مركزاً دولياً هاماً ، وسيصل انتاجه رقماً لم يعرف بعد ، ولا يستطيع الخبراء التكهن به ، لأنه قد يفوق كل تقدير ... يجب ألا نغفل عن دلالة هذا التغيير وتأثيره اقتصادياً فى مركز العالم الاسلامى على مسرح التبادل التجارى العالمى .

* * *

اذا كان البترول من المواد التى بعثت فى العالم الاسلامى حيوية اقتصادية جعلته يحتل مركزاً دولياً فى عالم التجارة ، لأنه — أى البترول — من المواد الخام التى تؤسس عليها معظم — ان لم يكن كل — الصناعات الحديثة ، فان القطن يقف بجانبه فى دعم اقتصاد الدول

---

(١) كان المقرر أن ينتهى امتياز الشركة سنة ١٩٦٨ م لا سنة ١٩٦٤ كما قال المؤلف (م.ش) .

الاسلامية ، فقد أثبتت الأحداث فى مجال القطن ، كيف غيرت القومية الاسلامية — عن طريق تحقيق أهدافها الاقتصادية — هيكل الاقتصاد العالمى الذى رسمه رأس المال الغربى فى القرن التاسع عشر وحدد معالمه ، اذ نص فى « القانون » الذى فرضته البلاد الأوروبية ، على أن تورد الدول الواقعة كلياً أو جزئياً تحت رقابة استعمارية ، موادها الخام الى البلاد التى تقدمت صناعيا ، وبعد تصنيع هذه المواد طبقا لاحتياجات أسواق البلاد الموردة للمواد الخام ، تصدر اليها (تأخذ الدول المتقدمة المواد الخام من المنطقة الاسلامية بثمن بخس ، ثم تردها اليها بعد تصنيعها بأغلى الأسعار) ولكن الوضع اليوم يتغير بأسرع ما يمكن فى العالم الاسلامى ، فقد رسمت قومية الاقتصاد الاسلامى سياستها على أساس تصنيع موادها الخام فى أوطانها حسب احتياجاتها ، كى تتخلص من التبعية للبلاد الصناعية الغربية ، وهى تمضى فى هذا الطريق بأقصى ما يمكنها ، وتوفر — بنوع خاص — فرص العمل للسكان الذين يتزايد عددهم زيادة مطردة .

كانت البضائع المصنوعة من القطن — منذ زمن بعيد — أهم أنواع البضائع التى تورد الى بلاد الشرق الاسلامى ، واحتلت انجلترا المركز الأول فى تغطية ما تحتاجه تلك البلاد من البضائع القطنية ، ففى المنطقة الواقعة خلف « ليفربول Liverpool » — وهى ميناء يقع فى جنوب اقطاعية (منطقة) « لانكشير Lancashire » ويمتاز باستراتيجيته بالنسبة لحركة الملاحة — نشأ أهم المراكز العالمية لصناعة القطن منذ نهاية القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر ، وكانت مصانع « لانكشير » تستورد قطنها الخام فى بدء عملها من غرب الهند ، ثم استوردته فيما بعد — أى فى منتصف القرن الماضى تقريبا — من الولايات المتحدة ، أى أنها كانت معتمدة على المواد الخام التى تزرع وتحصد فى مناطق ليست تحت السلطة الانجليزية — فهى لا تقع تحت رقابة انجليزية مباشرة — وهذا وضع سبب للصناعة فى « لانكشير » متاعب جمة فى ستينات القرن الماضى ، عندما اندلعت نيران الحرب

الأهلية فى الولايات المتحدة ، وتأثرت زراعة القطن كما تأثر تصديره أيضاً تأثيرا بالغا ، جعل أهم فروع الصناعة الانجليزية تتوقف بسبب نقص المواد الخام ، وعاشت « لانكشير » أعواما صعبة ، عم فيها الجدب اقليمها ، وظهرت معالم الفقر والتعاسة على أهلها ، وبلغ الجوع بالعمال حد الموت .

تركت الأعوام القاسية التى نشأت عن الحرب الأهلية الأمريكية أثرا لم ينسه أحد فى انجلترا قط ، وكانت مصدرا لتوجيه دفة السياسة الانجليزية فى بعض مساراتها ، اذ حتمت على انجلترا العمل على انتاج المواد الخام اللازمة لصناعة « لانكشير » داخل المناطق التى تتمتع فيها انجلترا بالسيطرة والنفوذ ، وينبغى أن يحدد ذلك خطوط السياسة الانجليزية فى السنوات التالية ، ويكون مقياسا لتحركاتها ، بل صارت هذه الحتمية أكثر الحاحا عندما بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب الأهلية تصنيع نفسها بخطوات سريعة كادت تستوعب القطن الأمريكى فى فترة قصيرة ، رأى ساسة انجلترا وأصحاب مصانع المغزل والنسيج فيها أن منطقة الشرق الأدنى والأوسط ، هى المكان الذى ينبغى أن توجه اليه — بجانب الهند — الجهود ، ليمد المصانع فى « لانكشير » بالمواد الخام ، وهنا بدأ النفوذ الانجليزى تركيز سلطانه وبلغ باحتلاله مصر عام ١٨٨٢ م ذروة المرحلة الأولى فى مخططه الاستعمارى . ففى مصر — حيث كان « اللورد كرومر » حاكما مطلقا ، وسيدا « تطأطأ له الرؤوس » ، ومستشارا للامبراطورية البريطانية على ضفتى النيل — أجبر الفلاحون على التوسع فى زراعة القطن ، فتطورت زراعته — معتمدة على الأسس التى وضعها محمد على الكبير قبل ذلك بعشرات السنين — وصارت مصر أهم مركز للقطن فى الشرق الأدنى ، ويمتاز قطنها — حتى يومنا هذا — بأنه أجود أنواع القطن فى العالم كله ، غير أن السياسة المنشودة فى توسيع زراعة القطن ، كى تلبى حاجة مصانع انجلترا أدى بمصر الى أن تصبح بلداً ذا زراعة واحدة ، تغلبت على غيرها من أنواع الزراعة ، وبذلك لم تستطع مصر —

وهى بلد زراعى — أن تطعم سكانها ، ومما زاد فى تبعيتها وفقدان استقلالها أن انجلترا كانت تراقب المداخل والممرات التى هى منافذ الدخول الوحيدة للمواد التموينية المستوردة •

أدى الطموح الانجليزى ورغبة أصحاب صناعة القطن فى انجلترا فى تطوير زراعة القطن خارج الولايات المتحدة الأمريكية الى انشاء « جمعية زراعة القطن البريطانية British Cotton Growing Association » فى عام ١٩٠٢ م التى تحولت فى عام ١٩٢٢ م الى امبراطورية للقطن تحت اسم « نقابة زراعة القطن Cotton Growing Corporation » فقد جمعت هذه الشركة كل ما يبذل لخدمة زراعة القطن فى تنظيم واحد تحت سلطة انجلترا وداخل النفوذ الانجليزى ، وبذلت مجهودات كبيرة فى تحرير صناعة النسيج من الاعتماد على خام القطن الأمريكى ، والوصول بـ « لانكشير » الى الاستغناء عن الكمية التى لا زالت أمريكا توردها اليها حتى اليوم ، رغم النتائج التى توصلت اليها السياسة الانجليزية فى الشرقين الأدنى والأوسط وفى الهند • وعلى كل فقد نجح الطموح الانجليزى فى أن يكون ربع انتاج العالم فى عام ١٩١٤ م تحت رقابة انجلترا •

لم يقتصر مخطط سياسة انجلترا تجاه انتاج خام القطن على مصر والهند فحسب ، بل شمل كل البلاد التى كانت واقعة آنذاك تحت النفوذ الانجليزى ، اذ يرجع الفضل فى ادخال زراعة القطن وتطويرها فى بلاد ما بين النهرين وفى الأناضول وبنوع خاص فى السودان — بلد القطن فى المستقبل كما تصرح الدوائر الانجليزية مشيرة الى هذه المستعمرة الانجليزية المصرية — الى حماس الانجليز المتدفق لقيام هذه الزراعة ، ومساندتهم لها بالمال والجهد • كذلك قامت فرنسا بجهود مشابهة لتطوير زراعة القطن فى سوريا ، وفى الأعوام الأخيرة حاولت ألمانيا أن تروج توسيع زراعة القطن فى ايران ، وأن تطورها بالاشتراك مع الدولة الايرانية ، حتى تكون قاعدة لتوريد ما يحتاجه الألمان من القطن •

تطورت زراعة القطن فى المنطقة الاسلامية بمساعدة الخبراء الأوروبيين ، واحتلت مركزاً اقتصاديا هاما فى مجال الصناعة بفضل رأس المال الغربى ، وأصبح انتاج القطن مهماً فى التجارة العالمية ، وانتزع القطن المصرى المركز الأول فى طول تيلته وجودة نوعيته .. بعد أن تحقق هذا كله واجه الغرب المتقدم صناعيا ، وعلى وجه التحديد واجهت صناعة القطن فى انجلترا حقائق جديدة فى مناطق انتاج القطن الخام أقضت مضجعها ، وبشرتها بمستقبل ملىء بالمصاعب ، فقد ظهرت القومية الاسلامية على الصعيد الاقتصادى ، وطالبت بأن تصنع مواردها الخام — بقدر الامكان — داخل حدود أوطانها ، أو على الأقل يصنع منه ما يفى بحاجتها ، وسرعان ما ابتدىء فى تنفيذ هذه السياسة ، حيث أنشئت مصانع الغزل والنسيج الأولى فى الدول الاسلامية .

اندفعت القومية الاسلامية فى اتجاهها الاقتصادى — الذى سبب قلقا للصناعة الغربية ، وأنذر بانهيار صناعة القطن فى انجلترا — نحو تحقيق الاستقلال الذاتى فى المجالات الاقتصادية ، ونستطيع أن نلخص أسباب هذا الاتجاه فيما يلى :

١ — تحرير البلاد الاسلامية من التبعية للبلاد الغربية المتقدمة فى الصناعة .

٢ — ضرورة خلق فرص للعمل ، وتهيئة جو اقتصادى يكفل الحياة للزيادة المطردة اطرادا كبيرً فى عدد السكان .

٣ — العمل على خفض أسعار السلع المنتجة ، وذلك بتصنيع المواد الخام فى مكان انتاجه ، لأنه فى هذه الحالة لا يتحمل مصاريف شحنه الى البلاد الصناعية — فى حالة تصنيعه فى الخارج — ، كذلك مما يساعد على خفض الأسعار رخص الأيدى العاملة ، وهذان أمران يؤثران تأثيرا كبيرا على أثمان البضائع المصنعة .

تسببت دعوة قومية الاقتصاد فى الشرق الاسلامى — التى تتفرع منها الرغبة فى تصنيع المواد الخام داخل أوطانه — فى خفض صادرات

القطن الى أوروبا ، ووضعت الصناعة فى «لانكشير» — أهم مراكز صناعة النسيج — فى مركز حرج ، اذ ألقت فى طريقها جملة من المصاعب ، تحمل القائمين عليها على التفكير طويلا وبعمق •

ركزت دوائر الانتاج فى البلاد الغربية نشاطها لتبخير تأثير قومية الاقتصاد الاسلامى ، فحاولت مرارا وتكرارا انشاء مصانع لها فى تلك المناطق ، التى كانت معرضة لتهديد النشاط الاقتصادى فى البلاد الشرقية ، آملة بذلك الاحتفاظ بالسيطرة الاقتصادية ، وتأمين مصالحها التجارية ، وقد استحسنت هذه المحاولة فى بادىء الأمر ، ثم ما لبثت أن اصطدمت بصخرة المعارضة الصلبة ، ويبين لنا مدى قوة مقاومة هذه الفكرة ما حدث فى مصر عام ١٩٣٧ م عندما أرادت شركة « بريدفورد ديرس Bredford Dyeres Association » بناء مصنع لها فى مصر لتصنيع القطن المصرى ، فقد أرادت دوائر الصناعة الانجليزية من وراء ذلك تخفيض أثمان بضاعتها المصنعة ، وسوف يساعدها على ذلك توفير مصاريف الشحن وتوافر الأيدى العاملة المصرية ورخصها لتستطيع منافسة البضاعة اليابانية • رفضت مصر رفضا باتا قيام مصانع أجنبية على أرضها ، وكان رفضها اجماعيا أى أن الشعب والحكومة وقفا جنبا الى جنب دون تحقيق مشروع شركة « بريدفورد ديرس Bred ford Dyeres Association » لأن المصريين خافوا منافسة الشركة الانجليزية لشركات الغزل والنسيج المصرى على الأرض المصرية ، ففيها تهديد للصناعة الوطنية والاقتصاد القومى ، وهكذا أصبح قيام شركة أجنبية فى مصر غير مرغوب فيه ، ومرفوض كليا وجزئيا ، على أساس أن القصد منه محاربة سياسة تصنيع البلاد • نعم يدرك المصريون أن الانتاج القومى لا يغطى احتياجات البلاد ، ولكنهم يأملون أن تسد الثغرات — المفتوحة الآن لاستقبال ما عجز انتاجهم عن تغطيته — فى المستقبل بعد تطوير وتوسيع صناعة الغزل والنسيج فى بلدهم •

تقدمت مصر العالم الاسلامى فى صناعة المنسوجات ، اذ يعمل

فيها ١٢٠٫٠٠٠ عامل تقريبا فى مختلف فروع هذه الصناعة ، وتجىء بعدها الدول الأخرى فى المنطقة الاسلامية ، تسير على دربها وتخطو خطاها ، وتنفذ برنامجا مشابها لها فى أسسه وغايته ، فهى موجة تصنيع تسرى فى أقاليم الشرق ، ولا تقتصر — بأى حال — على تصنيع خام القطن ، بل تبذل الجهود فى كل مكان لارساء قاعدة للصناعة تشمل كل ما يوجد فى المنطقة من المواد الخام .

يستمر نمو التصنيع فى كل بلاد منطقة المصير الاسلامى وتمتد جذوره ، فترسو قاعدته وتسلس قياده ، فينتشر فى كل مكان بالمساعدات المباشرة وغير المباشرة من الجهات الرسمية فى الدول ، اذ تدعمه الحكومات بالخطط المدروسة والعون المالى .

* * *

أدرك المسئولون فى تركيا أن التصنيع الذى يعتمد على المواد الخام المحلية قوة لها أثر بعيد المدى فى المجال السياسى ، فهى من الفروض الأولى والشروط الجوهرية لقيام الجمهورية والمحافظة على استقلالها ، لذلك نص قانون رعاية الصناعة الصادر فى عام ١٩٢٩ م على دفع معونة مالية كبيرة للقطاع الخاص ، تدرجها الدولة فى اطار المشروعات الحكومية ، فارتفع عدد الشركات الصناعية التى تمتعت بميزات هذا القانون فى الفترة من تاريخ صدوره حتى عام ١٩٣٦ م من ٣٤٢ الى ١٥٩٥ شركة .

كذلك قامت الحكومة بمسح شامل للأراضى التركية ، بحثاً عن الثروات المعدنية والمواد الخام — سار هذا العمل جنباً الى جنب مع ثورة تصنيع البلاد — لهذا أسس معهد حكومى للأبحاث الجيولوجية ، واستخراج المعادن ، ويرسل نتائج أبحاثه الى بنك « الدعم Eti Bank » الذى أنشىء لتمويل شركات البحث عن المعادن بجميع أنواعها ، كما اتخذت الحكومة عدة اجراءات حاسمة للحيلولة دون توجيه الثروة المعدنية وجهة لا تحقق الغرض المطلوب للدولة ، ومن بين هذه الاجراءات

اصدار قانون يقضى بخضوع المناطق التى تنقب فيها شركات القطاع الخاص للقواعد العامة التى رسمتها الدولة للتنقيب عن المعادن •

كان البحث عن المعادن فى الأراضى التركية مخيباً للآمال فى بعض المناطق ، غير أنه أتى بنتائج غير متوقعة فى مناطق أخـرى ، وذلك عندما اكتشف فى عام ١٩٣٧ م عند « جبل الحديد Lemir Dogh » — سلسلة الجبال الشمالية الشرقية — خام الحديد ، اذ أثبتت الأبحاث أنه أغنى مناطق الحديد فى الكرة الأرضية ، فهو يحتوى على ٦٨٪ حديد خالص ، فى حين أنه يوجد فى العالم كله منطقتين فقط تحتوى المـادة الخام المستخرجة منهما على ٦٥٪ حديد فقط •

يستمد التصنيع فى تركيا توجيهه من مشروعات عكفت على دراستها كل خبرات الدولة التى تجمعت لها حتى عام ١٩٣٤ م ، ووضعتها موضع التنفيذ فى اطار مشروع السنوات الخمس ، الذى نص على اقـامة وتوسيع هذه الفروع : صناعة النسيج ، وصناعة التعدين (الحديد ، الفحم ، الكوك ، النحاس ، الكبريت) وصناعة « السليولوز » الخليات النباتية (الورق ، الكرتون ، الحرير الصناعى) وصـناعة الزجاج ، والصناعات الكيماوية ، وقد روعى فى تنفيذ هذا المشروع أن تكون القوى العاملة فيه أتراكا ، لا يستعان بأيدى أجنبية الا فى حالة الضرورة التى تحتاج الى خبراء أجانب • وفى اطار الخطة الخمسية الثانية — التى وضعت على أساس انشاء وتطوير مناجم استخراج الفحم وتصنيع أنواع الفحومات المختلفة وتكرير البترول وصناعة المواد المحفوظة — أكملت المشروعات الصناعية بناء الهيكل الأول لصرح التصنيع • دعمت الخطة الخمسية مالياً بقرض روسى ، قدم فى صورة توريد الآلات اللازمة للمصانع ، تسدد قيمته بعد ٢٠ عاما ، كذلك دفعت الحكومة التركية قرضاً كبيراً ، وقد دفعت هذه المساعدات الى الاسراع فى تنفيذ مشروع تصنيع تركيا حسب ما جاء فى الخطتين الخمسيتين • اضطلع بتنفيذ التمويل البنك المسمى « سمر بنك Sumer Bank » الذى يخضع لرقابة الدولة ، ويحصل منها سنوياً على اعانة اضافية كبيرة ليقوم

بالواجبات الملقاةعليه ، فاذا صـادفه النجاح ، وتم تنفيذ الخطتين الخمسيتين ستغطى نصف احتياجات تركيا من البضـائع القطنية ، وستحصل على كل ما تحتاجه من الورق من الصناعة المحلية .

ان مما يسترعى الانتباه فى هذا المقام ، أن الخطة الخمسية الثانية تحمل فى طياتها أسس صناعة ثقيلة ، وأن هناك ما يشير الى أنها تسير نحو تحقيق هذا الهدف ، اذ يتجه الأتراك الى محاولة تلبية احتياجات الدولة فى حالة الحرب من الانتاج المحلى ، ولهذا ستنشـأ أفران عالية ، يتجه التفكير الى تمويلها أولا بمواد خام مستوردة ، على أن يحاولوا فيما بعد تغذيتها بمواد خام محلية ، وقد عهد بتنفيذ هذا المشروع الهام الى اتحاد ممولين تحت قيادة « سمر بنك Sumer Bank » والشركة الألمـانية « كروب » .

* * *

فى ايران تتعهد الدولة برعاية المشروعات الصناعية رعاية مباشرة ، فسلطة الحكومة ونفوذها فى حقل الصناعة أقوى وأشد مما فى تركيا ، وتمول الصناعة فى ايران من عائد البترول ، وتقوم على أساس المواد الخام الموجودة فى الوطن ، ومما يسترعى الانتباه أن تطور صناعة القطن والسكر تلقى اهتماماً كبيراً ، يبدو ذلك فى مشروعاتها التى تستهدف تغطية نصف الاحتياجات من السكر ، وتقارب تغطية الاحتياجات كلها من البضائع القطنية فى عام ١٩٣٧ م .

أسست الدولة الايرانية فى عام ١٩٣٣ م البنك الزراعى الصناعى لتنفيذ مشروعات التصنيع ، وتدخلت ، بطريقة تشبه تدخل تركيا فى « سمر بنك Sumer Bank » عندما قدمت له المساعدات فى جميع فروعه الاقتصادية بالتوجيه والرقابة ، ولكى توسع أسس الصناعة الوطنية تبذل الدوائر الرسمية جهودا متواصلة ، لتوسيع رقعة الأرض المنزرعة لاستغلالها فى انتاج قصب السكر والقطن ، كذلك تهتم بالبحث عن المعادن واستخراجها ، وقد اكتشف أثناء المسح الشامل للجبال الايرانية معدن الحديد والنحاس ، وكانت نوعية النحاس المكتشف جيدة جداً .

لدرجة أن التنقيب والاستخراج يعود على الدولة بفائدة اقتصادية كبرى • وكما حدث فى تركيا يقوم الايرانيون بانشاء أفران عالية لتصنيع المعادن المستخرجة من أرضهم ، وتساعدهم فى ذلك ألمانيا •

* * *

سبقت مصر كل أقطار المنطقة فى مجال الصناعة ، فالنجاح الذى تحرزه من عام لآخر يدعو الى الدهشة ، اذ أن حجم تشجيع الدولة للصناعة يشمل قطاعات كبيرة ، وأن هدف تصنيع البلاد لا ينحصر فقط فى انشاء صناعات وطنية تدعم استقلال الدولة ، بل يدفع الى التصنيع أيضا زيادة عدد السكان زيادة لا تستوعبها رقعة الأرض الصالحة للزراعة ، وقد وضعت الدولة نظاما لمساعدة المشروعات الصناعية اتسم بطابع خاص ، وتميز عن نظام المساعدات التى تقدمها حكومات المنطقة لتصنيع بلادها ، ففى مصر تفضل الصناعات الخفيفة ، ولا تقدم الدولة قروضا بطريق مباشر ، بل عن طريق بنك مصر الذى يستثمر رأس مال مصرى خالص ، ويشترط فى المقترض أن يكون قد درس فى مدرسة صناعية وطنية ، فالثقافة المهنية شرط أساسى لمن يريد أن يقيم مصنعا ، ويجب أن يضع المدين مصنعه تحت الرقابة المباشرة لوزارة التجارة والصناعة المصرية ، طالما لم يسدد الدين كله • ساعدت سياسة القروض هذه على قيام كثير من الصناعات الوطنية وانشاء الورش ومصانع الصناعات الخفيفة •

أسست مصر بنك الصناعة ، وعهدت اليه تمويل الصناعات الثقيلة ، كما سيطر على اتجاه الحكومة فى تطوير هذه الصناعة الشعور القومى ، الذى يدفع المختصين الى ارساء صرح الصناعة فى مصر ، لذلك وجهته الآراء الوطنية التى ترى ضرورة العمل على اكتفاء البلاد ذاتيا ، لهذا اتخذت الحكومة بعض الاجراءات الجمركية كى تحمى المنتجات الوطنية وتهيىء لها جو الازدهار والتقدم ، ويجدر بنا فى هذا المقام أن نورد تصريحا على جانب كبير من الأهمية أدلى به وزير المالية المصرى فى أوائل عام ١٩٣٧ م أمام البرلمان حيث قال : ان الدولة

المصرية قررت انشاء مصانع تابعة للحكومة لتصنيع الأسلحة حتى تغطى احتياجات الجيش فى حالة الحرب ، وقد اتجهت النية الى الاستعانة — جزئيا — فى قيام هذه الصناعة بالشركة الانجليزية « صناعة الكيمياء الملكية Imperial Chemical Industry » •

انه لأمر بالغ الأهمية أن يبدأ فى مسح شامل للأرض تحت اشراف الدولة بحثاً عن المعادن — كما حدث فى تركيا — وتتولى ادارة خاصة تنفيذ عمليات التنقيب عن الثروات المعدنية ، بعد أن أثبتت الأبحاث أن مصر غنية بالمعادن المختلفة ، فعلى شاطىء البحر الأحمر تأكد الخبراء من وجود بترول بكميات هائلة ، واستخرج جزء منه فعلا ، ومن سيناء يجرى استخراج الزنك والمنجنيز ، واكتشف عند شاطىء البحر الأحمر ، وعند السخنة عرق ذهب — ويبدو أن المستخرج منه عالى القيمة بوجه عام — كذلك تأكد الخبراء — الذين كلفتهم الحكومة بالتنقيب — من وجود الذهب فى مكان آخر ، غير أن الحكومة منعت نشر الخبر واحتفظت به سراً لديها • وعليه فلن يمضى غير وقت قصير حتى تقام هنا قاعدة لتصنيع المعادن ، اذ أن العناصر اللازمة لقيام هذه المصانع موجودة فى الأرض ، غير أنها — أى المصانع — تفتقد الفحم •

وقد وضعت الحكومة مبادىء وتعليمات قاسية لتنظيم عملية التنقيب عن المعادن ، وسنت لها قانوناً يستشف المرء منه ومن الجو العام لسياسة وزارة المالية ، أن الحكومة المصرية تفكر فى نقل عملية التنقيب الى ملكية الدولة وتجعلها احتكارا حكوميا •

تفتقد الصناعة فى مصر — كما ذكرنا — الفحم ، ولكى يعوض هذا النقص قرر خبراء الصناعة استخدام تيار النيل لتوليد الطاقة بدلا من الفحم ، ففى عام ١٩٣٧ م وضعت الحكومة مشروعا لبناء سدين ، عند أسوان وأسيوط ، كى تستخدم مساقط المياه فيهما فى توليد طاقة كهربائية تخدم حركة التصنيع فى البلاد ، وتدفعها الى الاقتراب من هدفها ، فلو نفذ هذا المشروع كله لأصبح لدى مصر مولدات للطاقة تغطى احتياجاتها تغطية كاملة ••• لا ، بل سيكون لديها فائض كبير •

الى أى مدى وصلت حركة التصنيع فى مصر وأين تقف ؟

نستطيع أن ندرك الجواب لو وضعنا أمامنا احصائية عن الأيدى العاملة فى مصر ، نشرها مكتب العمل المصرى ؛ تقول الاحصائية ان سكان مصر يبلغون ١٦ مليونا تقريبا ؛ يعمل ٣٫٥٢٥٫٠٠٠ فى حقل الصناعة ، وفيما يتصل به .

* * *

نشطت حركة التصنيع أيضاً فى الدول الاسلامية الصغيرة ، فمثلا فى العراق ينتشر المد الصناعى — وان كان بطيئا فى سيره — يحدوه طموح الوطنيين فى أن تصل الدولة الى وضع يمكنها من تصنيع موادها الخام محليا بقوة تكفى لتغطية احتياجاتها المحلية . ويرجع السبب فى بطء التحول والتغيير فى البناء الاقتصادى — أعنى التحول الى الصناعة — الى أن رأس المال السائل موجود فى أيدى الدوائر التجارية التى تبدى تحفظا ، بل تتراجع جاذبة أموالها بعيدا عن وضعه فى منشآت صناعية ، لأنها لم تتعود تثبيت الأموال على هذه الصورة ، لذا قامت الدولة بتغطية القسط الأكبر من الودائع الصناعية من ميزانية الدولة ، وباشرت تنفيذ المشروعات بنفسها . ورغم هذا فقد فتحت قوانين حماية الصناعة ثغرة ينفذ منها رأس المال الخاص ، كى يستخدم تدريجياً فى التصنيع . يسير تطوير الصناعة فى العراق طبقا لتخطيط وضعته الدوائر الرسمية وتموله الحكومة من عائد البترول كما هو الحال فى ايران .

وأكتفى بهذه الأمثلة فى تصوير موجة التصنيع فى بلاد العالم الاسلامى ، وقبل أن أترك هذا الباب : أضع أمام القارىء خبرا لا يقل أهمية عما سبق : لقد أصدر البنك الوطنى الذى أسس فى أفغانستان عام ١٩٣٤ م لأول مرة أوراق « بنكنوت » ، ويقوم — بتكليف من الحكومة — بتمويل المشروعات الصناعية .. هذا فى أفغانستان التى تقع فى الطرف البعيد من المنطقة الاسلامية .

* * *